

قرار مجلس الوزراء

رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٩

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات العامة الصادر بالقانون

رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل اللجنة

العليا للتعويضات :

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن

أسس وضوابط التعويضات ونسبها طبقاً لمحاضر الاجتماعات الأول والثاني والثالث
والرابع والخامس للجنة العليا للتعويضات :

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تثبيت العمل بنسب

التعويضات الواردة بالجدول الصادر عن شهر مايو ٢٠١٧ طبقاً لمحاضر الاجتماع
السابع للجنة العليا للتعويضات ، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/٦/١

وحتى ٢٠١٧/١١/٣٠ :

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٣١ ، ٣٤ ، ٣٨ ، ٤٨ لسنة ٢٠١٨

بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع العاشر والثالث عشر والسادس
عشر والثامن عشر والتاسع عشر للجنة العليا للتعويضات ، وتثبيت العمل بنسب

التعويضات طبقاً للجدول الصادر عن شهر مايو ٢٠١٧ ، وذلك خلال الفترة
من ١/١٢/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٨/٥/٣١ :

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام ٤ ، ١٢ ، ٢٧ ، ٢٨ لسنة ٢٠١٩

بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع الثالث والعشرين
والخامس والعشرين والثلاثين والثانية والثلاثين للجنة العليا للتعويضات ،
وتثبيت العمل بنسب التعويضات طبقاً للجدول الصادر عن شهر مايو ٢٠١٧ ،

وذلك خلال الفترة من ١/٦/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٨/١١/٣٠ :

وعلی محضر الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة العليا للتعويضات بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٢
وعلی ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء بجئسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٦

قرار:

(المادة الأولى)

تثبت نسب التعويضات الواردة بالجدول الصادر عن شهر مايو ٢٠١٧ التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء، وذلك في تطبيق المعادلة الواردة بقرار مجلس الوزراء رقم ١٣ لسنة ٢٠١٧ المشار إليه، وذلك خلال المدة من ٢٠١٨/١٢/١ وحتى ٢٠١٩/٥/٣١ أثناء حساب قيم نسب التعويضات عن الأعمال المختلفة المنفذة خلال تلك الفترة.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٦ ربيع الأول سنة ١٤٤١ هـ
(الموافق ٣ نوفمبر سنة ٢٠١٩ م).

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبوغ